



"استراتيجيات التنمية وسياسات خلق فرص الشغل في شمال أفريقيا" موضوع حوار جهوي تنظمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يعقد مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية، حواراً جهوياً عال المستوى حول التشغيل في شمال أفريقيا، وذلك يومي 24 و25 أبريل 2019 بالرباط.

ويهدف هذا الملتقى، الذي يُنظَّم تحت شعار "استراتيجيات التنمية وسياسات خلق فرص الشغل في شمال أفريقيا: ربط حلقات الوصل المفقودة"، إلى بحث السبل الكفيلة بإعطاء دفعة جديدة لدينامية التشغيل في هذه المنطقة الفرعية من القارة الأفريقية، من خلال اقتراح حلول مبتكرة وملائمة لخصوصيات الدول الأعضاء وأولوياتها.

وعلى مدى يومين، سينكب المشاركون، الذين يضمُّون ممثلين عن القطاعين العمومي والخاص والوسط الجامعي في بلدان شمال أفريقيا، على دراسة جملة من المواضيع، من بينها:

- الدروس المستخلصة من مختلف التدابير والسياسات الهادفة إلى النهوض بالتشغيل المعتمدة في بلدان شمال أفريقيا؛
- الإصلاحات الواجب اعتمادها في منظومة التربية والتكوين من أجل الاستجابة على نحو أفضل لحاجيات الاقتصاد؛
- الإصلاحات الواجب القيام بها في مجال الحكامة، من أجل تعزيز فعالية السياسات العمومية وضمان تأثير أفضل لها على ديناميات سوق الشغل؛
- سبل تسريع التحول الهيكلي بشمال أفريقيا، من أجل تعزيز البنيات الاقتصادية الإنتاجية والتقليص من حدة الارتباط باقتصاد الريع.

النشاط : حوار إقليمي حول التشغيل في منطقة شمال أفريقيا.

يومي 24 و25 أبريل 2019 : انطلاق الأشغال يوم الأربعاء 24 أبريل 2019 في الساعة التاسعة صباحا (09:00).

المكان : مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي : 1، تقاطع زنقة المشمش و زنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5، حي الرياض 10100 الرباط، المغرب.

نبذة عن المؤسستين المنظمتين :

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: هي واحدة من اللجان الإقليمية الخمس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وتتمثل المهمة الموكلة إلى مكتبها لشمال أفريقيا في دعم التنمية في بلدانها الأعضاء السبعة (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس، السودان)، من خلال مساعدتها في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تحولها الاقتصادي والاجتماعي. وفي إطار اضطلاعها بمهامه، يولي المكتب أهمية خاصة للإشكاليات المتعلقة بالاندماج الإقليمي وبالتشغيل والنهوض بالكفاءات، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية مستقلة تضطلع بمهام استشارية وإبداء الرأي حول الاختيارات التنموية الكبرى، والسياسات العامة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفي ما يتصل بالتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة. كما يبدي المجلس رأيه حول مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطاراً للأهداف الأساسية للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.